

## قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ١٢٣٢ لسنة ١٩٧٤

بإعانة تشكيل وتنظيم المجلس الأعلى للتجارة الخارجية

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٢٠٣ لسنة ١٩٥٩ في شأن التصدير ؛

وعلى القانون رقم ٩٥ لسنة ١٩٦٣ في شأن تنظيم الاستيراد ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٦١٠ لسنة ١٩٧٤ بتشكيل الوزارة ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٥٢ لسنة ١٩٧٣ بتشكيل وتنظيم المجلس الأعلى للتجارة الخارجية ؛

وعلى موافقة مجلس الوزراء ؛

وبناء على ما ارتأه مجلس الدولة ؛

قرر :

مادة ١ - يشكل المجلس الأعلى للتجارة الخارجية برئاسة النائب الأول

لرئيس مجلس الوزراء وعضوية كل من :

(١) وزير النقل والمواصلات .

(٢) وزير الكهرباء .

(٣) وزير السياحة والطيران المدني .

(٤) وزير التخطيط .

(٥) وزير الزراعة واستصلاح الأراضي .

(٦) وزير البترول .

(٧) وزير الصناعة والتعدين .

قرر :

مادة ١ - تعيين السيد المهندس عادل حسين المصري، رئيسا لمجلس إدارة شركة فنادق مصر الكبرى، وذلك مع منحه بدل التمثيل المقرر للوظيفة .

مادة ٢ - تعيين السيد المهندس يوسف جرجس الضبع، مديرا عاما للشئون الهندسية من مستوى الإدارة العليا (المرتبة ٢٠٠/١٨٠٠ جنيه) بشركة فنادق مصر الكبرى وعضوا بمجلس إدارتها، وذلك مع منحه بدل التمثيل المقرر للوظيفة .

مادة ٣ - على وزير السياحة والطيران المدني تنفيذ هذا القرار ما صدر به من مرسوم الجمهورية في ١١ رجب سنة ١٣٩٤ (٣١ يولي سنة ١٩٧٤) أنور السادات

## قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ١٢١٣ لسنة ١٩٧٤

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى نظام العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٥٨ لسنة ١٩٧١ ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ٨٦ لسنة ١٩٧٢ بشأن تحديد بدلات التمثيل للوظائف العليا في الجهاز الإداري للدولة والهيئات العامة ؛

قرر :

مادة ١ - تعيين السيد الدكتور مصطفى حلمي اسباع، نائبا لرئيس جهاز تنظيم الأسرة والسكان من مستوى الإدارة العليا (المرتبة ١٤٠٠/١٨٠٠ جنيه) مع احتفاظه بمنحه وبدل التمثيل المقرر لشاغل وظائف بوكلاء الوزارة .

مادة ٢ - على نائب رئيس مجلس الوزراء للشئون الدينية ووزير الأوقاف ورئيس المجلس الأعلى لتنظيم الأسرة والسكان تنفيذ هذا القرار ؛

صدر به من مرسوم الجمهورية في ١١ رجب سنة ١٣٩٤ (٣١ يولي سنة ١٩٧٤)

أنور السادات

(٦) متابعة وتقييم نتائج تنفيذ خطط التجارة الخارجية واقتراح وسائل تذييل الصعوبات التي تعترض التنفيذ والتوصية الواجبة لضمان التوافق بين عمليات التجارة الخارجية وبين التطورات الاقتصادية المحلية والعالمية .

مادة ٤ - تتبع المجلس الأعلى للتجارة الخارجية لجان للتخطيط السلمي تتولى إعداد الدراسات السلطوية لتوفير معلومات متكاملة عن الإنتاج والإستهلاك المحلي ومتطلبات الإستيراد وإسكانيات التصدير من كل ساعة، وترجمة أهداف وسياسات التجارة الخارجية - في ضوء هذه المعلومات إلى خطط تفصيلية للتصدير والإستيراد ومتابعة تنفيذها وإدخال التعديلات عليها لتحقيق أعلى درجة من الاستخدام الاقتصادي للطاقت الإنتاجية المتاحة وتحقيق التكامل العضوي بين عمليات الإستيراد والتصدير وبين الإنتاج والإستهلاك .

ويصدر بتحديد هذه اللجان وتشكيلها ونظام عملها قرار من وزير التجارة الخارجية وبحضر رؤساء هذه اللجان جلسات المجلس الأعلى .

مادة ٥ - يكون للمجلس الأعلى للتجارة الخارجية - ولجان التخطيط السلمي أمانة فنية تتولى تحضير وإعداد الدراسات والبحوث وتجميع وتحليل المعلومات التي تتطلبها أعمال المجلس ولجانها .

ويصدر بتشكيل الأمانة الفنية ونظام عملها واختيار أمين المجلس الأعلى للتجارة الخارجية قرار من وزير التجارة الخارجية .

مادة ٦ - للمجلس أن يستعين بمن يرى الاستعانة بهم من ذوي الخبرة والتخصص في مجال عمله، ويجوز لهؤلاء حضور جلساته لإبداء الرأي في موضوعات تخصصهم .

مادة ٧ - يعرض المجلس تقارير بنتائج دراساته وتوصياته على مجلس الوزراء .

مادة ٨ - يلغى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٥٢ لسنة ١٩٧٣ المشار إليه .

مادة ٩ - ينشر هذا القرار في الجريدة الرسمية .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٥ رجب سنة ١٣٩٤ (٤ أغسطس سنة ١٩٧٤)

أنور السادات

(٨) وزير النقل البحري .

(٩) وزير الإسكان والتعمير .

(١٠) وزير التموين والتجارة الداخلية .

(١١) وزير التجارة الخارجية .

(١٢) محافظ البنك المركزي المصري .

(١٣) وكيل أول وزارة التجارة الخارجية .

(١٤) رئيس مجلس إدارة المؤسسة المصرية امامة للقطن .

(١٥) رئيس مجلس إدارة المؤسسة المصرية العامة للتجارة الخارجية .

(١٦) أمين المجلس الأعلى للتجارة الخارجية .

(١٧) اثنين أو أكثر من ذوي الخبرة في مجال عمل المجلس يختارهم

النائب الأول لرئيس الوزراء لمدة سنتين قابلة للتجديد .

مادة ٢ - يحل وزير التجارة الخارجية عن رئيس المجلس الأعلى

للتجارة الخارجية في حالة غيابه .

مادة ٣ - يختص المجلس الأعلى للتجارة الخارجية بما يأتي :

(١) توجيه الدراسات الأساسية التي تتعلق بتخطيط التجارة الخارجية والتي تتصل بتحديد طاقت الإنتاج القومي واحتياجاته ومتطلبات الإستهلاك العالمي والحكومي وأنعكاساتها على أحجام ونوعيات الإستيراد والتصدير .

(٢) تحديد الأهداف والسياسات الرئيسية لتجارة الخارجية ووضع أسس التخطيط طويل المدى لها ، وذلك في إطار أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

(٣) إصدار التوجيهات التي تراعى عند إعداد الخطط السنوية للتجارة الخارجية في ضوء تقديرات الموازنة التقديرية .

(٤) إقترح استراتيجية مصر في تعاملها مع انتكالات الاقتصادية والتجمعات الدولية ووضع أسس الاتفاقات التجارية واتفاقات الدفع في إطار سياسة الانفتاح الاقتصادي .

(٥) مراجعة الخطط السنوية للتجارة الخارجية التي تعدها لجان التخطيط السلمي .